

Distr.: General
1 December 2013
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الثانية والخمسون

١١-٢١ شباط/فبراير ٢٠١٤

متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية
والدورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين:
الموضوع ذو الأولوية: التشجيع على تمكين الأفراد في
سياق القضاء على الفقر، والإدماج الاجتماعي، وتحقيق
العمالة الكاملة وتوفير فرص العمل اللائق للجميع

بيان مقدم من اتحاد راهبات الأعمال الخيرية، وهو منظمة غير حكومية
ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

091213 091213 13-57348X (A)



البيان

يجب فحص وعلاج الآثار السلبية لثقافة التزعة الاستهلاكية والربح بأي ثمن، بما في ذلك تدمير البيئة عن طريق انتهاك حدود الكوكب، في أي جهد لتعزيز تمكين الأفراد من أجل تحقيق القضاء على الفقر، والإدماج الاجتماعي، وتحقيق العمالة الكاملة وتوفير فرص العمل اللائق للجميع. فالتنمية الاجتماعية لا تتحقق في عزلة. إنها جزء لا يتجزأ من التنمية المستدامة، والتي تتطلب إدراج جميع الركائز الثلاث: البيئية، والاجتماعية، والاقتصادية. ويجب أن يشمل الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة بدائل لبقاء الأمور على حالها. فاتحاد راهبات الأعمال الخيرية، الذي يعمل في ٢٧ بلداً في مختلف أنحاء العالم، يرى كل يوم الأثر السلبي الذي يتركه السعي غير المنضبط لتحقيق النمو الاقتصادي على أولئك الذين يعيشون في فقر.

حالات عدم التكافؤ المنهجي

وصف تيم جاكسون، وهو اقتصادي بريطاني، عالم اليوم بأنه أشبه بعالم من الجزر التي تنعم بالرخاء وسط محيطات من الفقر. فالفجوة المتنامية بين الذين يملكون والذين لا يملكون تؤدي بشكل متزايد إلى صراع مدني داخل المجتمعات، وإلى نزاع بين الأمم. وأولئك الذين يحتلون القمة وضعوا نظاماً تسمح بتدفق المزيد والمزيد من الثروات في أيديهم على حساب بقية المجتمع. فيجب التصدي للطبيعة النظامية لعدم التكافؤ نظراً لأنه عند ذلك فقط يمكن أن تظهر مجتمعات ستضع رفاه الأفراد قبل النمو الاقتصادي.

لقد أصبح من الواضح بشكل متزايد أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي لبلد ما لا تفعل الكثير لانتشال الناس من الفقر. فالناتج المحلي الإجمالي يركز على المستوى العام للنشاط الاقتصادي داخل الاقتصاد، وبعبارة أخرى أموال تنتقل بين الأيدي. فالكوارث الطبيعية والحروب، ضمن أمور أخرى، تسهم جميعاً في الناتج المحلي الإجمالي، ولكنها لا تفعل شيئاً لضمان انتفاع كل فرد في المجتمع. والناتج المحلي الإجمالي لا يدخل في التكاليف البيئية أو الاجتماعية للنمو. والاقتصاد الذي يعتمد على الاستهلاك من أجل بقاءه ليس مرغوباً ولا مستداماً في عالم مترابط عالمي. وقد طالب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بفكر تحولي، وهو مطلوب بكل تأكيد لضمان رفاه الأفراد والكوكب.

وقد أصبحت فكرة "تنمية" الاقتصاد مرادفاً للرخاء في عقول قادة الأعمال التجارية والقادة السياسيين. غير أن هذا السعي لتحقيق النمو بكل التكاليف يزرع نسيج الرفاه المجتمعي عن طريق تدمير نظم الحياة الأساسية للبقاء. وتنخفض نوعية الحياة بالنسبة

لكل فرد مع استهلاك الموارد الطبيعية بما يتجاوز قدرتها على التجدد. ويعد فقدان التنوع البيولوجي، وتغير المناخ، والتلوث، وإزالة الغابات، وتدهور التربة، واستنفاد الأوزون مجرد مؤشرات قليلة على فشل النظام على العديد من المستويات.

ولن يتحقق القضاء على الفقر إلا عندما يتمكن جميع أفراد المجتمع من الحصول على الغذاء، والمياه النظيفة، والرعاية الصحية وفرص التعليم و/أو تدريب المهارات لإعدادهم كي يكونوا أعضاء منتجين في المجتمع. وكما قال نيلسون مانديلا: "ليس الفقر أمراً طبيعياً، شأنه في ذلك شأن العبودية والفصل العنصري. إنه من صنع الإنسان ويمكن التغلب عليه واستئصاله بعمل الإنسان. والتغلب على الفقر ليس من قبيل أعمال الخير. إنه عمل من أعمال العدالة. فهو حماية لحق أساسي من حقوق الإنسان، الحق في الكرامة وفي حياة لائقة. فلا توجد حرية حقيقية مع وجود الفقر".

البديل لبقاء الأمور على حالها: اقتصاد الدولة المستقر

يعد اقتصاد الدولة المستقر مفهوماً جديداً نسبياً في النظرية الاقتصادية، ولكنه يقدم بديلاً عملياً للنموذج الحالي المناصر للنمو. فهو يستعيز عن هدف الناتج المحلي الإجمالي لإنماء الاقتصاد مهما كان الثمن بهدف تحسين نوعية الحياة للجميع. وهو يهدف إلى الحفاظ على مستوى مستقر للاستهلاك، وبقاء استخدام المواد والطاقة عند مستويات مستدامة. وهو يناصر أيضاً التوزيع العادل للدخل والثروة داخل المجتمعات. فاقتصاد الدولة المستقر من شأنه أن يحقق منافع اقتصادية للجميع، وليس مجرد حفنة قليلة على القمة، كما يهدف إلى الموازنة بين احتياجات الأسواق، والمجتمع المدني، والدولة.

ويعرّف هيرمان دالي، وهو اقتصادي إيكولوجي، اقتصاد الدولة المستقر بأنه "اقتصاد لديه مخزونات مستقرة من الأفراد والمشغولات الحرفية، تتم صيانتها على بعض المستويات المرغوبة والكافية بمعدلات منخفضة 'للإنفاق' على الصيانة، أي بأدنى تدفقات مجدية من المواد والطاقة من مرحلة الإنتاج الأولى حتى مرحلة الاستهلاك النهائية".

واقتصاد الدولة المستقر ليس معناه الجمود، وإنما "التوازن الدينامي"، كما يسميه الاقتصاديون الإيكولوجيون، والذي يتغير ويتطور بصورة مستمرة مع مرور الزمن، ولكنه يحافظ على التوازن مع البيئة الطبيعية. فهو يسعى إلى تحسين رفاه جميع أفراد المجتمع عن طريق توفير العمل المفيد والحماية الاجتماعية الأساسية، وحماية النظم الإيكولوجية للأرض من أجل أجيال المستقبل. وهو يوفر عمالة كافية لجميع أولئك الباحثين عن عمل، ويوجه العمال نحو العمل المفيد والبناء. وبدلاً من مساندة الشركات الكبرى المتعددة الجنسيات، فإنه ينادي بتوفير المزيد من العمل على المستوى المحلي مع التركيز على التعاونيات.

وسيتطلب الانتقال إلى اقتصاد الدولة المستقر تغييراً أساسياً في النظم. كما أنه سيتطلب إعادة التفكير وإعادة تقييم كيفية قياس التقدم. ولم يعد الناتج المحلي الإجمالي يصلح كمقياس موحد للرخاء. فهناك عدة بدائل للناتج المحلي الإجمالي متاحة بالفعل، مثل مبادرة ما وراء الناتج المحلي الإجمالي للمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، ومبادرة السعي إلى حياة أفضل لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومؤشر التقدم الحقيقي، ومؤشر الكوكب السعيد.

ونظراً لأن الأمم تقف عند نقاط بداية مختلفة، فسوف تختلف المسارات المؤدية إلى اقتصاد الدولة المستقر. ففي البلدان النامية، حيث لا يستهلك السكان حالياً ما يكفي لتلبية احتياجاتهم الأساسية، فإن الأمر يحتاج إلى فترة نمو قبل أن يتسنى تحقيق اقتصاد الدولة المستقر. أما في البلدان المتقدمة، حيث تتجاوز العادات الاستهلاكية للسكان قدرة الأرض على التحمل، فإن الأمر يحتاج إلى فترة لتوقف النمو، والانتقال الطوعي إلى مجتمع عادل، وتشاركي، ومستدام إيكولوجياً قبل أن يتسنى تحقيق اقتصاد الدولة المستقر.

فوائد اقتصاد الدولة المستقر للتنمية الاجتماعية

من شأن الانتقال إلى اقتصاد الدولة المستقر أن يساعد على إزالة التباينات الصارخة الموجودة في العالم اليوم. فسيخفض مستويات الفقر داخل البلدان وفيما بينها عن طريق إيجاد ساحة للعب أكثر استواءً. وسيضع حدوداً لاستهلاك المواد والطاقة وفائد الإنتاج، وسيحمي البيئة الطبيعية. وسيكون الحد الأدنى للحماية الاجتماعية عنصراً أساسياً في اقتصاد الدولة المستقر.

وقد أدى اقتصادنا الحالي، القائم على الحاجة إلى نمو مستمر من أجل الحفاظ على البقاء، إلى إيجاد مجتمع غير متكافئ بدرجة كبيرة على مستوى الفرد وعلى مستوى البلد على حد سواء. ومن شأن اقتصاد الدولة المستقر أن ييسر الإدماج الاجتماعي لأن أحد أهدافه الرئيسية هو التوزيع العادل للثروة والخدمات داخل المجتمع. فجميع أفراد المجتمع سيستفيدون من اقتصاد يلبي احتياجات السكان دون أن يدمر النظم الداعمة لحياة الكوكب.

وسيوفر اقتصاد الدولة المستقر أسعاراً ثابتة وفرصاً متكافئة لكسب الدخل. ومن شأن الانتقال من الشركات الكبيرة المتعددة الجنسيات إلى تعاونيات مملوكة محلياً بدرجة أكبر أن يعطي السكان مزيداً من الإحساس بالملكية والفخر بعملهم. ومن شأن زيادة الإنتاج على المستوى المحلي أن يقضي على التكاليف البيئية العالية للنقل، ويزيد من فرص العمالة للمواطنين المحليين.

التوصيات

نوصي باتخاذ إجراء بشأن ما يلي:

- (أ) التصدي لمسألة التباينات النظامية التي تشجعها النظم الاقتصادية الحالية؛
- (ب) إيجاد وتنفيذ بدائل للناتج المحلي الإجمالي كمقياس لثروة البلد؛
- (ج) اعتماد مبادئ اقتصاد الدولة المستقر كوسيلة للحد من التباينات الفردية والمجتمعية؛
- (د) تحسين حصول الدول الأعضاء على معلومات عالية الجودة عن اقتصاد الدولة المستقر، وقدرته على تحسين التنمية الاجتماعية؛
- (هـ) تغيير أولويات السياسات، وتعميم مفهوم اقتصاد الدولة المستقر في التخطيط الإنمائي.

الاستنتاج

أدى النظام الاقتصادي الحالي إلى مجتمع عالمي من التباينات الصارخة فيما بين الشعوب والأمم. فقد سار على طريق النمو مهما كان الثمن، والذي لم يعد مستداماً على كوكب موارد محدودة. ويتطلب التشجيع على تمكين الأفراد في سياق القضاء على الفقر، والإدماج الاجتماعي، وتحقيق العمالة الكاملة وتوفير فرص العمل اللائق للجميع إجراء تغييرات في النظم. وكما قال ريتشارد بكمنستر فولر ذات مرة: ”إنك لا تغير الأشياء قط بمحاربة الحقيقة القائمة. فلنغير شيئاً ما، إصنع نموذجاً جديداً يحول النموذج القائم إلى نموذج عتيق“. ويتطلب اقتصاد الدولة المستقرة تفكيراً انتقالياً من جانب قادة العالم، ولكن يمثل بشكل واضح نموذجاً جديداً يستطيع تمكين المجتمعات من التحرك نحو مزيد من المساواة في داخلها وفيما بينها، وفي وئام مع حدود الكوكب.

ملحوظة: هذا البيان أقرته المنظمات غير الحكومية التالية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس: منظمة بهارات سيفاشرم سانغا، وجمعية أخوات المحبة للقديس فنسنت دي بول، وجماعة السيدة العذراء والراعي الصالح للأعمال الخيرية، ومؤتمر القيادة الدومينيكية، والرابطة الدولية لراهبات دخول السيدة العذراء، وشراكة العدالة العالمية، ومنظمة المحبين الدولية، وجمعية راهبات نوتردام دي نامور، ومنظمة يونانيم الدولية، ومنظمة فيفات الدولية.